

أساليب التنمية الاقتصادية

الفهرس:

المقدمة.

الفقرة الأولى: الأسلوب الرأسمالي في التنمية.

١- نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه.

٢- أسس الأسلوب الرأسمالي.

٣- مساوئ النظام الرأسمالي.

٤- عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة.

الفقرة الثانية: الأسلوب الاشتراكي في التنمية.

١- أسس النظام الاشتراكي.

٢- المشاكل الاقتصادية للنظام الاشتراكي.

الفقرة الثالثة: النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف.

مقدمة:

إن الانتماء إلى إحدى التحليلين المتعلقين بفهم ظاهرة التنمية أي (الانتماء إلى تحليل التخلف على أنه تأخر عن التقدم، أو ما يسمى بالتيار التاريخاني، أو الانتماء إلى تحليل التخلف على أنه ظاهرة معقدة بنيوية مسببة بفعل البلدان المتقدمة وتظهر على شكل ازدواجية وتفكك في الهياكل الاقتصادية وتبعية وعدم إمكانية اشباع حاجات الانسان الأساسية)، كان وراء الاختلاف في تعريف التنمية وفي فهم آلياتها.

كما أن هذا الفهم المختلف لتعريف التنمية وآلياتها كان وراء اختلاف الأساليب المتبعة و المقترحة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، حيث نستطيع تمييز ثلاثة أساليب وهي:

١- الأسلوب الرأسمالي في التنمية.

٢- الأسلوب الاشتراكي في التنمية .

٣- الأسلوب الخاص في التنمية .

الفقرة الأولى : الأسلوب الرأسمالي في التنمية:

ولد هذا الأسلوب، الذي ينصح الدول المتخلفة باتباع طريق تطور الدول الرأسمالية ، نتيجة فهم خاطئ ، أو أريد له أن يكون خاطئاً، للتخلف والتنمية. وموجز هذا الفهم المغلوط أن التخلف ظاهرة مؤقتة وطبيعية تمر فيها كل الاقتصاديات والمجتمعات والشعوب، وسوف تنتقل هذه المجتمعات التي تشبه ظروفها وأوضاعها ظروف وأوضاع الدول المتقدمة قبل عملية إقلاعها، ألياً وحتماً إلى وضع التقدم شريطة أن تجزو حذو الدول المتقدمة في تجربتها التتموية.

ولكن أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصاديين المؤيدين للأسلوب الرأسمالي في التنمية وجدوا أن اقتصاديات الدول المتخلفة لا تستطيع- نتيجة عجزها وضعفها وتفككها- أن تتبع أسلوب التنمية الرأسمالي، لذا نصحوا هذه الدول بالاعتماد على الدول المتقدمة والقبول بهيمنتها عن طريق ما سمي بالاستعمار أو الوصاية أو الانتداب أو المساعدات.

إن الأسلوب الاستعماري في التنمية قد فشل، وأدى إلى نتائج مأساوية على الدول النامية، ولعل أبرز هذه النتائج المأساوية:

- ١- هيمنة اقتصاديات الدول المستعمرة على اقتصاديات الدول المستعمرة.
- ٢- تفكك اقتصاديات الدول المستعمرة، وارتباط بعض قطاعاتها مع العالم الخارجي.
- ٣- استنزاف ثروة الدول المستعمرة من قبل الدول المستعمرة.
- ٤- تقادم الانقسامات في هياكل الدول المستعمرة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان هذا الأسلوب بإيجاز وراء كافة المظاهر التي يعاني منها اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة.

أولاً - نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه:

نقصد بالأسلوب الرأسمالي، ذلك النظام الاقتصادي الاجتماعي المميز بأسلوبه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والمعتمد على قوانين معينة، وقد جاء هذا الأسلوب بعد الأسلوب الحرفي في القرن السادس عشر وتوطد في القرن الثامن عشر، وسمي رأسمالياً لأنه يعتمد على رأس المال أو لأنه يقوم على التوسع في استخدام رأس المال الفني في الإنتاج قاساً على الأساليب التي سبقته.

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى نشوء الرأسمالية وبدأت منذ القرن الخامس عشر أهمها:

أ- الاكتشافات الجغرافية:

التي أدت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى توسع المبادلات التجارية وإلى اكتشاف العالم الجديد عام ١٤٩٣، مما أدى إلى خلق أسواق تجارية لتصريف الإنتاج المتزايد ولتأمين المواد الأولية وتدفق الذهب والفضة.

لقد سُميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية التجارية، وتتصف هذه المرحلة بأن الأساليب الفنية للإنتاج لم تتغير وإنما تغيرت علاقات الإنتاج، فبعد أن كان الصناع يعملون لحسابهم أصبحوا بفعل الاكتشافات الجغرافية واتساع الأسواق وازدياد الطلب على المنتجات، يعملون لدى رأسمالي يملك رؤوس الأموال الكافية لتوسع الإنتاج.

ب- الثورة الفكرية:

إذ سبقت الثورة الصناعية عدة تحولات في مجال الفكر تثق في الإنسان وحقه في الحرية وتؤكد قدرته على المحاكمة العقلانية واستعمال عقله في تحليل الظواهر المحيطة به، إن هذا الفكر الجديد الذي يقدر الفرد ويحترم النزعة الفردية ويلغي جميع القيود التي تقف أمام حرية الإنسان السياسية والاقتصادية، فتح الباب واسعاً أمام نشوء طبقة رأسمالية تملك المال وتوسع الإنتاج وتهدف إلى الربح.

ج- الثورة الصناعية:

في جو من الحرية الاقتصادية حدثت جملة اكتشافات استخدمت في قطاع النسيج والتعدين والطاقة أدت إلى دفع عملية الإنتاج وتطويرها، وأهم هذه الاكتشافات اكتشاف المكوك والنول الميكانيكي، والمغزل، والآلة البخارية، الخ.... هذه الاكتشافات العديدة دخلت ميدان الصناعة فحسنت وسائل الإنتاج وخلقت صناعات جديدة مستغلة توفر المواد الأولية والأسواق العالمية الجديدة.

د- التحولات الاقتصادية - الاجتماعية :

ساعدت الثورة الصناعية على قيام تحالف بين الحكام والرأسماليين الجدد أدى إلى سقوط سلطة الأقطاع وقيام سلطة جديدة في خدمة البرجوازية الناهضة، لذا كان على هذه السلطة إلغاء الحماية الجمركية التي تعترض انتقال البضائع وإطلاق العنان أمام البرجوازي الصناعي الجديد. كما أن استغلال الثورة الصناعية واكتشافاتها التقنية وتطور أساليب الإنتاج وتوسيع الإنتاج نفسه أدى إلى خلق طبقة عمالية يزداد استغلالها يوماً بعد يوم .

أي أن المجتمع انقسم إلى طبقتين:

- الأولى : تمتلك رأس مال وبالتالي وسائل الإنتاج ويعود لها الربح.
- الثانية: لا تمتلك إلا قوة عملها ولا تحصل إلا على أجر زهيد.

ثانياً - أسس الأسلوب الرأسمالي:

يهدف الأسلوب الرأسمالي إلى استغلال التقدم التقني والوضع الفكري والسياسي من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن من الرأسماليين، ويستند في ذلك على عدد من الأسس أهمها:

أ- الملكية الفردية:

أساس الرأسمالية هي حق الأفراد في تملك مختلف وسائل الانتاج والاستهلاك، وقد أدى الاعتراف بالملكية وصيانتها إلى خلق طبقتين، الأولى تملك وسائل انتاج، والثانية قوة العمل التي تعمل على تلك الوسائل، هذا وتتحمل الأولى مخاطر المشروع وتكون مسؤولة عنه وتحصل على عوائد على شكل أرباح، بينما تعمل الثانية بأمر الأولى وتحصل على عوائد على شكل أجور.

ب- الحرية الاقتصادية:

أي ترك الحرية للرأسماليين في تحديد الانتاج كماً ونوعاً، وحريرتهم في كيفية التصرف و ثروتهم وفي الادخار والعمل، بينما يترك للدولة مهمة الدفاع والأمن والاعمال اللتي يعزف عنها الأفراد . إن الحرية الاقتصادية جاءت نتيجة الاعتقاد في قدرة الفرد على تحديد مصلحته ووجود انسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، كما أن هذه الحرية تستند على نظام عفوي يعمل على إقامة التوازن بين الإنتاج وحاجات المجتمع.

ت- المنافسة وآلية السوق:

الرأسمالية نظام عفوي يتحقق فيه إشباع حاجات الأفراد بشكل طبيعي شريطة وجود المنافسة، وقد يحدث اختلال بين الإنتاج والحاجات، أي بين العرض والطلب، إلا أن الأسعار سوف تلعب دور المنظم حيث ترتفع وتنخفض محددة كمية الإنتاج وكمية الطلب. وتكون مهمة الدولة في هذا النظام تأمين جو المنافسة دون التدخل في الحياة الاقتصادية.

هذا وقد تبدلت هذه القواعد مع الزمن حيث تراجعت الحرية الاقتصادية وأصبح تدخل الدولة يزداد يوماً بعد يوم لعدم إمكانية تحقق المنافسة بعد أن تطورت الرأسمالية وأخذ الاحتكار يلعب دور بارزاً.

ث- الانقسام الطبقي وعلاقات الاستغلال :

يؤدي شكل الملكية لانقسام المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين رئيسيتين:
الأولى: أقلية تشكل الطبقة البرجوازية وهي التي تملك وسائل الإنتاج وتحمل المخاطر الإنتاجية ويعود لها الربح.

الثانية: أغلبية عظمى تعمل لدى الرأسماليين ولا تملك سوى قوة عملها وتشكل الطبقة العمالية.

ولقد ميز ماركس الرأسمالية من شكل تملك وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي يولدها هذا الشكل من التملك، ومن أنها ليست مجرد أسلوب ونظام للإنتاج تبعاً لحالة السوق وإنما أسلوب ونظام تكون فيه قوة العمل سلعة تباع وتشتري كغيرها من السلع مما سوف يؤدي إلى التناقض الطبقي، هذا التناقض الذي يزداد حسب رأي ماركس مع تطور الرأسمالية نتيجة زيادة استغلال قوة العمل، مما يخلق من هذه الأخيرة، أي القوة العاملة، قوة مهمتها التاريخية إسقاط النظام الرأسمالي وإحلال نظام اشتراكي محله يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ثالثاً - مساوى النظام الرأسمالي:

يعاني النظام الرأسمالي من مساوى وعيوب كثيرة جعلته غير قادر على الاستمرار وبحاجة إلى كثير من الإصلاح أهمها:

أ- تعارض المصلحة الفردية مع المصلحة العامة:

عندما دافع آدم سميث عن نظام الرأسمالي كان يعتقد أن الانسان عندما يبحث عن منفعته الشخصية فإنه ينفع المجتمع بشكل عام، وهو في سعيه هذا من أجل خدمة نفسه يخدم المجتمع بشكل أفضل مما لو أراد الانسان خدمة المجتمع مباشرة، أي أن هناك تناغماً بين المنفعة الشخصية والمنفعة العامة.

ولكن تطور النظام الرأسمالي، وتمركز الثروة وانعدام المنافسة أخل بهذا الأساس الذي رآه سميث وأصبح المستهلك لا يملك حرية اختيار الإنتاج بفعل انخفاض الدخل، وأصبح الرأسمالي بفعل المنافسة مجبراً أحياناً على الانسحاب من السوق لصالح الرأسمالي الأقوى . لهذا السبب لم تعد قاعدة تناغم مع المنفعة الفردية والمنفعة العامة سائدة.

ب- النتائج المفجعة للاستغلال الداخلي:

- ١- التزايد المستمر للثروة لدى الرأسماليين وانقسام المجتمع الحاد إلى طبقة عمالية مستغلة وطبقة رأسمالية مستغلة وازدياد حدة الصراع الطبقي.
- ٢- حدوث أزمات فيض الإنتاج، حيث يكون هناك نقص في الاستهلاك نسبة للإنتاج، وينتج نقص الاستهلاك هذا لأن الرأسماليين يملكون قدرة شرائية تفوق ميلهم للاستهلاك، في حين يملك العمال قدرة شرائية لا تكفي لا شباع ميلهم للاستهلاك.
- ٣- سعي الرأسماليين إلى طرد نسبة من العمال بحيث يبقى مستوى الإنتاج هو ذلك الذي يحقق لهم أعلى نسبة ممكنة من الربح، وهذا يعني التزايد المستمر لنسبة العمال العاطلين عن العمل.

ج- النتائج المفجعة للاستغلال على الصعيد العالمي:

كان لا بد للرأسمالية في طور تطورها ونموها من البحث عن الأسواق الازمة لتصرف منتجات صناعاتها الناشطة وتأمين المواد الأولية الازمة لها، وقد كان لها ذلك تحت شعار ما سمي بالتقسيم العالمي للعمل أو بنظرية ريكادو في التجارة الخارجية، إذ عن طريقهما سيطرت الرأسمالية على المناطق العالمية التي تخلفت عنها سواء أكان ذلك بالطرق العسكرية أم بالطرق الاقتصادية، وبدأت تمارس نهب اقتصاديات الدول المتخلفة وانقسام العالم نتيجة لذلك إلى قسمين:

الأول: متطور يملك التكنولوجيا والصناعة ويحتاج إلى الأسواق الواسعة وللمواد الأولية.

الثاني: متخلف يملك المواد الأولية الزراعية منها والاستخراجية.

إن التبادل بين هذين القسمين من العالم كان يتم دائماً لصالح الأقوى، أي لصالح من يملك إنتاجية عمل أعلى. وقد أدى هذا التقسيم العالمي السوء للعمل إلى:

- ١- استنزاف المواد الأولية للدول المتخلفة.
- ٢- تردي شروط النمو الاقتصادي للدول المتخلفة (تبعية - تفكك - تناقص اجتماعي وسياسي.... الخ).
- ٣- تطور الاقتصاديات الرأسمالية وتمركز الاحتكارات العالمية.
- ٤- أصبحت تبعية اقتصاديات الدول المتخلفة حتى التي تحاول تقليد النموذج الرأسمالي، تبعية مطلقة للاقتصاديات الرأسمالية العالمية ممثلة في المركز.

رابعاً- عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة:

١- إن التنمية على الطريقة الرأسمالية لن تختلف في أحسن الأحوال عن النمو، في حين أنها يجب أن تكون عملية هدم للهياكل القديمة وبناء هياكل جديدة ومرتبطة، أي يجب أن تكون التنمية عملية تغيير نوعي شامل.

٢- إن النموذج الرأسمالي في التنمية نفسه لا يمكن تكراره في الظروف العالمية الحالية، لأن النظرية الكلاسيكية التي يستند عليها هذا النموذج تستند على القانون المشبوه للتقسيم العالمي للعمل الذي ساهم في استغلال العالم المتخلف وتقدم الدول الأخرى وتطور الرأسمالية، ولا يمكن تكرار ذلك في الدول المتخلفة في الظروف الحالية.

٣- العوامل التي توفرت إبان نشوء الرأسمالية وتطورها تمثلت في الثورة الصناعية وفي استغلال العالم المتخلف وفي توفر رأس المال، بينما العوامل المتوفرة اليوم في العالم المتخلف هي غزارة موارد بشرية، لذا يجب أن تستغل هذه الموارد كي تكون العامل الحاسم في تنمية هذا العالم.

الفقرة الثانية: الأسلوب الاشتراكي في التنمية:

رأى النظام الاقتصادي النور عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر، ثم تتابعت ولادات النظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية في باقي الدول الأوروبية المحيطة بالاتحاد السوفيتي التي شكلت معه مجموعة الدول الاشتراكية. إن دراسة الأسلوب الاشتراكي في التنمية تتطلب معرفة أسس هذا النظام ومن ثم مشاكله.

أولاً: أسس النظام الاشتراكي:

يستند النظام الاشتراكي وفقاً لتعليم الماركسية على عدة أسس أهمها:

أ- الملكية العامة لوسائل الإنتاج:

أي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الكبيرة ووسائل المواصلات وللائتمان وللتبادل، وذلك بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية عامة أو تعاونية.

ب- الإنتاج وفقاً للحاجات الأساسية للأفراد:

لا يتم الإنتاج في النظام الاشتراكي استناداً لطلب السوق ويهدف الربح، وإنما يتم ذلك حسب أهمية الحاجات للأفراد كما يقدرها المجتمع ممثلاً في سلطاته العامة، ويكون الهدف هو تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان والاحتياجات الجديدة من علم وثقافة بحيث تتجه هذه الحاجات إلى المساهمة في الازدهار العام للإنسانية بأسرها ولكل فرد منها.

ج- السلطة ودور الدولة:

السلطة في النظام الاشتراكي يجب أن تكون سلطة العمال وليس سلطة رأس المال، ولذا فإن أول أسس النظام الاشتراكي هو انتقال السلطة السياسية إلى الجبهة التاريخية المكونة من العاملين اليدويين والذهنين والعمال والفلاحين، تلك الجبهة التي يجب أن تضع حداً لسيطرة الطبقات القديمة (برجوازية - اقطاعية - طفيلية) وتمهيد لزوال الدولة وبوصفها أداة سيطرة هذه الطبقات على العمال.

ثانياً- المشاكل الاقتصادية للنظام الاشتراكي:

أ- مشكلة فائض الطلب:

خلافاً للاقتصاديات الرأسمالية المميزة بوجود فائض في الإنتاج، تعاني الاقتصاديات الاشتراكية من فائض الطلب على جميع المنتجات تقريباً، وهذه المشكلة نابعة عن صميم الاشتراكية ونتيجة لفعالها الرائع في المساواة ورفع الأجور، لأن هذا الطلب ينتج من ازدياد الإنتاجية بشكل عام مما يؤدي إلى ازدياد دخل العمال وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية لدخولهم نظراً لبقاء أسعار المواد كما هي.

ب- مشكلة انخفاض مستوى الدخل الوسطي حتى الآن:

قياساً على الدول الرأسمالية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى المنخفض غير مرتبط بالنظام الاقتصادي بقدر ما هو بسبب كون الدول الاشتراكية بدأت عملية التنمية الاقتصادية بوقت متأخر عن الدول الرأسمالية.

ج- مشكلة ((التقسيم الاشتراكي للعمل)):

استناداً إلى مبادئ التخصص في الإنتاج، تختص كل دولة من الدولة الاشتراكية في إنتاج جزء من السلع والتجهيزات، أي إنها تركز ما يسمى بمبدأ التقسيم الاشتراكي للعمل، إلا أن المستوى متفاوت في التصنيع جعل بعض الدول تختص في المعدات ذات الإنتاجية الأعلى في حين بقيت الدول الأخرى زراعية أو منتجة للمعدات والسلع ذات الإنتاجية الأقل.

لابد من الإشارة في خاتمة ما سبق طرحه حول الاسلوب الرأسمالي والاشتراكي للتنمية الاقتصادية، إلى أن تطورات كثيرة حدثت وتحديث في كلا النظامين الرأسمالين والاشتراكي حرفت كلاً منهما عن أساسه النظري، فقد بدأ النظامان بحكم الأزمات وبفعل الاحتكاك والتجربة العملية التي يعيشها كل منهما إلى التقارب شيئاً فشيئاً حتى أصبحنا نجد المبادرة الفردية والحرية تدخل إلى النظام الاشتراكي، وتدخل الدولة والإصلاح الاجتماعي إلى النظام الرأسمالي.

الفقرة الثالثة: النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف:

يسود العالم المتخلف حالياً ثلاثة نماذج، جميعها تدور في فلك النموذجين السابقين الرأسمالي والاشتراكي هي:

١- النموذج الديمقراطي: المنسوخ والمقلد للنموذج الليبرالي مع بعض التأثير بالنموذج الاشتراكي مثل ذلك الذي يسود في الهند واليونان والسنغال.....الخ، إن هذا النموذج يعتبر أفضل النماذج المطبقة في الدول المتخلفة وأكثرها نجاحاً وأصاله.

٢- النموذج الماركسي: المعجب بتجربة الدول الاشتراكية وفي التطور الذي حققته والنجاح الذي حصلت عليه، محاولاً تقليد تلك التجربة والدوران في فلكها. إن نجاحات هذه الدول التي لجأت إلى النموذج السوفيتي كانت محدودة وواجهت مصاعب كبيرة.

٣- النموذج الوطني - العسكري: وهو نتاج طبيعي للطبقة العسكرية التي نشأت في الدول المتخلفة بعد الاستقلال، كونها المؤسسة المنظمة في مجتمع تتعدم فيه الطبقات المحدودة والمنظمة، لهذا السبب يشمل هذا النموذج معظم بلدان العالم المتخلف، وغالباً ما يكون أساسه وطنياً.

لقد أثبت التجربة فشل وتخبط وتآكل هذا النموذج وعدم قدرته لا على تحقيق التنمية الاقتصادية ولا حتى على تحقيق الوحدة الوطنية.